# دور منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية للنساء في العراق

م. د.آمنة محمد علي
مركز دراسات المرأة – جامعة بغداد

**الملخص**

المجتمع المدني بوصفه فضاء للمواطنة والحريات يمثل احد الوسائل التي من خلالها يمكن للمواطنين التعبير عن ارادتهم وذلك من خلال الانضواء في منظمات ومؤسسات كالجمعيات الخيرية، والمنظمات النسائية، والدينية، والاتحادات والنقابات المهنية والتجارية، وغيرها.

وفيما يخص المرأة فانها تحظى بدعم منظمات المجتمع المدني في جميع المجالات لاسيما السياسية منها، الى جانب المطالبة بحقوقها التي كفلها الدستور، ومن أهم اهدافها، تمكين المرأة ومساعدتها كي تاخذ المكانة التي تستحقها بوصفها نصف المجتمع في المشاركة بالانتخابات وفي السلطتين التشريعية والتنفيذية على قدم المساواة مع الرجل، ما يعني ان منظمات المجتمع المدني تؤدي دورا في التنمية السياسية للمرأة العراقية وتساندها في كل المجالات التي تحفظ حقوقها، فضلا عن العمل على ايجاد حلول للمشكلات التي تواجهها ومناهضة التمييز السلبي ضد المرأة في العراق، وقد ادى البعض منها. ادوار مهمة في مجال التنمية السياسية للمرأة.

الكلمات المفتاحية: منظمات، مجتمع مدني، المرأة، تنمية سياسية، العراق

**المقدمة**

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ ظهور اعداد كبيرة من منظمات المجتمع المدني بعناوين مختلفة واتجاهات متعددة بعد ان اتاح الدستور العراقي لها العمل بحرية ودون تدخل الدولة، وهو مؤشر على تطلعات المواطنين العراقيين ونزوعهم نحو حرية التعبير عن رأيهم والمشاركة في الشؤون العامة، ومن هذه المنظمات مجموعة تعنى بقضايا المرأة وتعمل من اجل الدفاع عن حقوقها ومد يد العون لها لتطوير قدراتها، من أجل تمكينها وفسح المجال أمامها لدخول المجال السياسي وصولا الى المشاركة الفعلية في دوائر صنع القرار.

ويعد المجتمع المدني أحد الوسائل التي من خلالها يستطيع المواطنون التعبير عن ارادتهم، كونه اساسا فضاء للمواطنة والحريات، وذلك من خلال الانضواء في منظمات ومؤسسات كالجمعيات الخيرية، والمنظمات النسائية، والدينية، والاتحادات والنقابات المهنية والتجارية، وغيرها.

ويرتبط مفهوم المجتمع المدني ارتباط وثيق بالديمقراطية، إذ يعد الاطار الذي يتيح للمواطنين التعبير عن ارائهم بحرية، وفتح المجال أمامهم للمشاركة في الاحزاب والتجمعات بحرية ودون قيود، لذا يعد الجهة المعبرة عن ارائهم وتطلعاتهم، بحرية وبدون تبعية للدولة، ومنذ تشكلها اعلنت منظمات المجتمع المدني دعمها لمشاركة المرأة في جميع المجالات لاسيما السياسية منها، والمطالبة بحقوقها التي كفلها الدستور، ومن أهم اهدافها، تمكين المرأة ومساعدتها كي تاخذ المكانة التي منحها الدستور لها وان تشارك في الانتخابات وفي السلطتين التشريعية والتنفيذية على قدم المساواة مع الرجل، مما يعني ان منظمات المجتمع المدني تؤدي دورا في التنمية السياسية للمرأة العراقية

وتساندها في كل المجالات التي تحفظ حقوقها ومشاركتها في الشؤون الاجتماعية فضلا عن المشاركة في المجال السياسي ودوائر صنع القرار.

**اشكالية البحث**

ان العراق بلد حديث العهد بالديمقراطية، ومشاركة النساء في العمل السياسي في السلطتين التشريعية والتنفيذية والاحزاب السياسية تتطلب تنمية قدراتهن في مجال السياسة، ولابد ان يكون لمنظمات المجتمع المدني دور في دعم جهود التنمية السياسية للنساء في ظل ماتواجهه المرأة من ضعف في الاداء السياسي الناتج عن جملة من المعوقات نذكر منها:

١- الاحداث التي شهدها العراق من حروب وحصار وانعكاسها على واقع المرأة بحيث اصبح توفير مستلزمات العيش لأسرتها يأخذ جل اهتماماتها والابتعاد عن الاهتمامات السياسية بعد تزايد عدد الاسر التي تعيلها الاناث والامهات.

٢- الموروث الثقافي والتنشئة الاجتماعية والمتمثلان في منظومة القيم والمعتقدات المشتركة للمجتمع والتي تؤثر في سلوك افراده وطرق تفكيرهم ، واللذان يحددان الادوار لكل من المرأة والرجل فتشكل معايير يسير الافراد بمقتضاها، وقد اسهمت الاعراف والتقاليد المتوارثة، في بناء وتكريس الثقافة الذكورية في المجتمع العراقي، إذ إن الصورة النمطية للمرأة في الموروث الاجتماعي العراقي، تضع الادوار التي تؤديها المرأة خلف الرجل اي في الكواليس وليس في الواجهة.

٣- ضعف مستوى تأهيل المرأة للعمل السياسي بسبب ضعف التعليم لدى شريحة كبيرة من النساء، اذ تشير الدراسات الميدانية حول تمكين المرأة الى

وجود علاقة طردية بين مستوى التحصيل الدراسي وعدد الدورات الانتخابية التي شاركت بها المرأة .

٤- التهديد الذي تمثله المجاميع الارهابية التي تحمل افكار متطرفة ومتشددة والتي تتبنى معتقدات دينية خاطئة والتي تنظر الى المرأة نظرة دونية، وتحصر دور المرأة في البيت والانجاب وتربية الابناء ومثل هذه الثقافة تؤدي دورا كبيرا في التأثير على السلوك السياسي للمرأة، التي تخضع لضغوط الجماعات المتشددة دينيا، والتي لا تعترف لها بحق المشاركة السياسية.

٥- ضعف الوعي السياسي للمرأة بشكل عام اذ تتطلب المشاركة السياسية درجة معقولة من الوعي السياسي والذي يعني التصور الكلي للفرد عن الواقع المحيط به ، الى جانب ضعف الخبرة السياسية للمرأة وضعف الثقته بامكانيتها والتي تتطلب زيادة في المعرفة والتدريب.

٦- نظام التوافقات السياسية (المحاصصة) الذي ترتب عنه تراجع نسبة مشاركة النساء في الحكومات المتتالية بمنصب وزيرة ، بعد أن حكمت الصفقات والتوافقات عملية تشكيل الحكومات اذ لم يكن للمرأة دور في الاجتماعات المغلقة والمصغرة والجانبية للسياسيين، بعيدا عن قبة البرلمان، أو الجلسات الحكومية .

هذه المعوقات وغيرها كثير مما لايتسع مجال بحثنا هذا عن ذكره.

الفرضية: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان قيام منظمات المجتمع المدني بدعم جهود التنمية السياسية للنساء سوف يساهم في الارتقاء بقدراتهن ويفسح المجال امامهن للمشاركة في دوائر صنع القرار.

ويطرح عنوان البحث (دور منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية للنساء في العراق)جملة من التساؤلات حول ماهية مفهوم وتاريخ ظهور المجتمع المدني ، وما هي مجالاته؟ وهل يتداخل مع مجالات اخرى ؟ وماذا يقصد

بالتنمية السياسية؟ وما هو مداها؟ وهل حققت منظمات المجتمع المدني بعض الاهداف التي جاءت من اجلها؟ وهل تحتاج النساء في العراق الى تنمية سياسية؟ وكيف يمكن ان تساهم منظمات المجتمع المدني في ذلك؟ هذه الاسئلة وغيرها سيجيب عليها البحث ضمن مبحثين يتناول الاول اطار مفاهيمي وتاريخي عن منظمات المجتمع المدني والتنمية السياسية ضمن ثلاث مطالب، الاول يتناول مفهوم المجتمع المدني، والثاني يبحث في التنمية السياسية، والثالث يتناول منظمات المجتمع المدني في العراق ضمن نطاق تاريخي، أما المبحث الثاني فيختص بالبحث في منظمات المجتمع المدني والمرأة العراقية ضمن ثلاث مطالب ايضا يتناول الاول المجتمع المدني وحقوق المرأة والمشاركة السياسية ، والثاني يبحث في ، منظمات المجتمع المدني والدور التنموي: تمكين المرأة وتعزيز ثقافتها، والمطلب الثالث دور منظمات المجتمع المدني في دعم قضايا المرأة ، ثم خاتمة واستنتاجات .

## المبحث الاول – أطار مفاهيمي

### المطلب الاول: في مفهوم المجتمع المدني

المجتمع المدني؛ مفهوم تنظيمي ينطلق بالاساس من فلسفة انسانية بابعاد تطوعية تعبر عن مصالح اجتماعية ، وقد ارتبط ظهوره بنظرية العقد الاجتماعي التي تعد الاساس الذي انطلق منه مفهوم المجتمع المدني في تناوله للعلاقة بين جهتي الحاكم والمحكوم، وذلك بأن يتم تأسيس السلطة من خلال الاتفاق بين الطرفين، تكون فيه السيادة بيد الشعب وتقع مسؤولية تنفيذ مضمونه على الحاكم. وقد حظي مفهوم المجتمع المدني باهتمام واسع مع انتشار الافكار الاشتراكية والليبرالية، في القرن التاسع عشر من قبل فلاسفة العقد الاجتماعي والباحثين، الذين اهتموا بالعلاقات التنسيقية والتعاونية بين الاشخاص، فالمجتمع البشري

قائم على علاقة تنظيمية جرى ابرامها بين الافراد على أُسسٍ تضمن الامن والاستقرار ومنع السقوط في الفوضى. وبمرور الوقت اصبح يعبر عن شبكة من التفاعلات التلقائية القائمة على العادات والأعراف والتقاليد[١] .

وقد تعددت مفاهيم المجتمع المدني بتعدد اختصاصات واتجاهات هؤلاء الفلاسفة والباحثين[٢]، الامر الذي جعله يكتسب سمة الغموض والتداخل مع مجالات عدة منها:

١- في مجال العلاقات الاقتصادية، وقد جرى الاهتمام به من قبل المفكرين "فريدريش هيغل وكارل ماركس" كل بحسب توجهاته، ففي حين وضعه هيكل في اطار العلاقات الخارجية ضمن تصور الدولة الليبرالية . كان لماركس نظرته المنطلقة من فكره الاشتراكي، إذ عبر عنه؛ بأنه يحتضن كل العلاقات المادية للافراد، ضمن مرحلة محددة من تطور قوى الانتاج، وبوصفه يحتضن كل الحياة في التجارة والاقتصاد، فانه بهذه الحالة يتجاوز الدولة والأمة وعليه أن يعبر عن نفسه من منظور قومي، اما على المستوى الداخلي فإن ذلك يتطلب أن يتم تنظيمه ضمن اطار الدولة.

٢- بمعنى المجتمع السياسي والدولة وهو المفهوم الذي استخدمه كل من " روسو وكانط" تحديدا. ٣- تم استخدامه للمقارنة مع المجتمع البدائي (غير سياسي)، الى جانب استخدامه في الاشارة الى المساحة التي تفصل بين العائلة

---

[١] هيثم طالب الحسيني، دور واليات المجتمع المدني في مسار البناء الديمقراطي السليم للدولة العراقية، مجلة النبأ ، العدد ٨٤ تشرين الثاني ٢٠٠٦،نسخة الكترونية.

[٢] ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية،الطبعة الاولى ، بيروت ٢٠٠٨، ص٥٣٨ .

والدولة أو بمعنى آخر المجال الذي تغطيه العلاقات الاجتماعية والحياة العامة ، في مقابل وظائف الدولة.

٤- للتمييز بين المجتمع المدني والحكومة المدنية من جهة وبين المجتمع الطبيعي والحضارة من جهة اخرى أو لاجل المقارنة بين حضارة الغرب وباقي المجتمعات.

٥- استخدم كمفهوم للمطالبة بفصل الدين عن الدولة، أي اعلان مبادئ العلمنة كأحد المدخلات لبناء المجتمع المدني.

٦- للتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الكلي، فالاول يشمل الجمعيات والاتحادات المهنية الى جانب جماعات المصالح ومن يتم توصيفهم بأنهم قوى ضاغطة أو قوى ظرفية .وهو اساسا فضاء مواطنة وحريات .

٧- استخدام المدني مقابل العسكري، من اجل التمييز بين النظم المدنية والنظم العسكرية[٣]. وغير ذلك من الاستخدامات الكثيرة.

وتنضوي داخل المجتمع المدني في أغلب الأحيان منظمات ومؤسسات عدة كالجمعيات الخيرية المسجلة، ومنظمات التنمية غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المحلي، والمنظمات والمؤسسات النسائية، والمنظمات الدينية، والاتحادات والنقابات المهنية والتجارية، وجماعات المساعدة الذاتية، والتنمية الاجتماعية، الاتحادات التجارية..الخ، ويمثل المجتمع المدني الوسيلة البديلة لتمثيل ارادة المواطنين المحسوبين على القطاع الخاص وفي الوقت نفسه من الناشطين على الساحة العامة[٤]، وفي وقتنا الحالي، فإن المجتمع المدني يؤكد

[٣] د.ثامر محمد الخزرجي ، المجتمع المدني في الوطن العربي (نظريا واجرائيا) ، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية،السنة الثالثة – العدد العاشر، ٢٠٠٨، ص٣٨.

[٤] سانام ناراجي و جودي البشرا ، المجتمع المدني،/https://www.international-alert. org

على الحريات ويعارض سلطة الحزب الواحد في بعض الانظمة السلطوية، وذلك بإيجاد مرجعية اجتماعية خارج الدولة، كما يمثل الرد على البيروقراطيه وتمركز عملية اتخاذ القرارات في الدول الليبرالية فضلا عن دوره في ردع سيطرة اقتصاد السوق على الحياة الاجتماعية والصحة والثقافة والفن[٥].

ومن حيث دلالته فإنه في مجال الفكر والممارسة يعبر عن عملية تنظيم الاشخاص لانفسهم، لأجل العمل على ايجاد حلول لمشكلاتهم فضلا عن التعبير عن الآراء والمبادئ والمعتقدات ، وفي الدفاع عن مصالحهم في مواجهة الآخرين بوسائل سلمية. أما المدنية التي يشتق منها لفظ مدني فانها تعني التعامل مع الاخرين بأسلوب متحضر والتسامح معهم"[٦]. ومن التعريفات التي اطلقت على المجتمع المدني نذكر:

١- تعريف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق لمنظمات المجتمع المدني بانها " مجموعة التنظيمات الطوعية الحرة التي تشغل المجال العام ما بين المجتمع والدولة وهي تتشكل بارادة حرة من مؤسسيها وتكون اختيارية العضوية وتستند في عملها الى المكانة القانونية والخدمية المقدمة للاخرين من خلال الدفاع عن مصالحهم ولا تهدف الى الربح، وتسجل في الوزارة كهيئة غير ربحية، وتتسم اعمالها بالطابع السلمي لعلاقاتها، وتعمل على تعزيز قيم التسامح واقرار الرأي والرأي الاخر"[٧].

---

[٥] د.عزمي بشارة ، المجتمع المدني دراسة نقدية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة الغربية ، ١٩٩٨ ، ص٣، ينظر ايضا د. نادية فاضل عباس فضلي ،دراسة في المجتمع المدني: العراق انموذجا، مجلة دراسات دولية –جامعة بغداد، العدد الثامن والثلاثون ،ص٧٧ .

[٦] حواس محمود ،المجتمع المدني، مجلة الفيصل ، دار الفيصل الثقافية، العدد ٣٢٧،الرياض اكتوبر/ نوفمبر ٢٠٠٣، ص٣٢.

[٧] منظمات المجتمع المدني غير الحكومية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، على موقع

٢- تم تعريفه في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٩٢، حول المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بأنه "جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال نسبي عن الدولة لتحقيق اغراض متعددة منها: سياسي كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني (الاحزاب السياسية، النقابات، الجمعيات ... الخ) وليس المقصود بالمجتمع المدني ايجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة"[٨].

٣- المجتمع المدني عبارة عن "مجموعة المؤسسات المدنية التي لاتمارس السلطة، ولاتستهدف ارباحا اقتصادية ، بل تسهم في صياغة القرارات من خارج المؤسسات السياسية، ولها غايات نقابية، كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح اعضائها، ولها اغراض ثقافية: كما في اتحاد الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية والاندية الاجتماعية التي تهدف الى نشر الوعي" [٩].

٤- ويعرفها قانون المنظمات غير الحكومية العراقي الذي شرع في ٢٠١٠/١/١، بأنها "مجموعة طبيعية اومعنوية من الاشخاص سجلت واكتسبت الشخصية المعنوية وفقا لاحكام قانون المنظمات غير الحكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠، تسعى لتحقيق اغراض غير ربحية"[١٠].

---

www.molsa.gov.iq

[٨] د.ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٩.

[٩] د.ثامر محمد الخزرجي ،مصدر سبق ذكره، ص٤١.

[١٠] الوقائع العراقية ، رقم العدد : ٤١٤٧، تاريخ العدد :٠٩-٠٣-٢٠١٠، رقم الصفحة : ١١.

٥- وأخيرا يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى " الجمعيات التي ينشئها مجموعة من الأشخاص كي تعمل لنصرة قضية مشتركة، وهي تشمل المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري وتشترك جميع منظمات المجتمع المدني بانها مستقلة عن الحكومة والقطاع الخاص من حيث المبدأ، وهي تستفيد من هذه الميزة في مجمل فعالياتها في المجتمع وتتيح لها اداء دور هام في أي نظام سياسي ديمقراطي " [١١].

إن العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية، علاقة تكاملية تؤكد على أن مفهوم (المجتمع المدني) قد ولد في رحم البناء الديمقراطي، وهو يعبر عن تلك المنظمات الاجتماعية غير الحكومية، والمستقلة عن الدولة، والتي تأخذ حيز الوسط بين الدولة والمجتمع، فتحفظ للدولة دور التوازن الذي يعبر عن الارادة الشعبية الاجتماعية، وتمثل المؤشر الاجتماعي للحكومة والضمانة للثوابت الديمقراطية فيها. أما بالنسبة للحكومة فان المجتمع المدني يمثل ضمانة لحصولها على ثقة الشعب، والمصدر الحيوي لأختيار الائتلاف السياسي وتكليفه لتشكيلها [١٢] ومن هنا يتضح دور المجتمع المدني في التعبير عن طموحات المرأة والدفاع عن حريتها، بوصفه المجال الذي تتمكن من خلاله النساء المطالبة باستحقاقاتهن والفضاء الذي يمكنه العمل على التحشيد المجتمعي لردع

[١١] د. شيماء عادل فاضل ، د. علي طارق جاسم، دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق في مكافحة الفساد المالي والإداري،الجامعة العراقية/ كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة الدنانير، العدد الثاني عشر ٢٠١٨، ص٢١١.

[١٢] هيثم طالب الحسيني، مصدر سبق ذكره.

كل مايمكن أن يؤثر بشكل سلبي على واقع المرأة أو يعيق تطورها وأن يقدم لها فرصا لتنمية قدراتها في المجال السياسي ، فما هي التنمية السياسية المطلوبة؟

**المطلب الثاني: التنمية السياسية**

موضوع التنمية السياسية من المواضيع حديثة النشأة، اذ إن الاهتمام به بدأ منذ خمسينات القرن الماضي، كأحد الموضوعات المرتبطة بدول العالم الثالث، وسبل تطوير أنظمتها السياسية. ومفهوم التنمية السياسية ايضا كما هو الحال بالنسبة للمجتمع المدني يتميز بأنه متداخل مع مجموعة مفاهيم مثل التحديث والتغيير والتطور، مما حدى ببعض الباحثين الى جعل تلك المفاهيم مرادفة للتنمية السياسية، والسبب في ذلك بحسب ذوي الاختصاص هو أن المحاولات الاولى لوضع تعريف للتنمية السياسية جاءت عن طريق اشخاص تابعين للدولة ومن اصحاب القرار السياسي وليس عن طريق علماء وباحثين مما جعلها تبدو كتحليلات سياسية لاتعريفات علمية [١٣] .

وفي في مطلع الستينيات اتسع استخدام مفهوم التنمية السياسية، وبات من المفاهيم الشائعة وجرى صياغة أول برنامج يخص التنمية السياسية ، في حزيران عام ١٩٥٩ ، من قبل لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي " " SSRC في مؤتمر خاص بالتحديث السياسي والذي عقد برئاسة "غابرييل الموند"، [١٤]. وبالرغم من تداخله مع علوم أخرى

[١٣] د.عبد الحليم الزيات ، التنمية السياسية ، دراسة في علم االجتماع السياسي ، الجزء الاول ، ط٢، مصر :دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٢، ص٨٥-٨٧، ينظر ايضا، د.عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي : تونس نموذجا، المركز الديمقراطي العربي- المانيا- برلين،الطبعة الاولى ٢٠١٧، ص١٣.

[١٤] د.كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وازمات النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، العدد الخامس والخمسون، ص١٢٣.

إلا ان علماء السياسة استطاعوا وضع مجموعة من التعريفات تخص التنمية السياسية ، نذكر منها:

١- يوضح لوسيان باي في كتابه( جوانب التنمية السياسية) عام ١٩٦٦ بان عمليات التنمية السياسية تتطلب العمل على معالجة ست ازمات ، بشكل متتالي في المجتمع لتحقيق مبدأ الدولة القائمة على اساس الأمة وهي: ،ازمة كل من( الهوية ،الشرعية، التغلغل، المساهمة، الاندماج، التوزيع). ويؤكد كل من لوسيان باي وغابريل الموند بان استقرار النظام السياسي مرهون بطريقه معالجة تلك الازمات ، مايعني بالنسبة لدول العالم الثالث ضرورة القضاء على الولاءات الفرعية وحل مشكلة التوزيع فضلا عن رفع المستوى المعاشي والتوزيع العادل للثروة وفسح المجال أمام المواطنين للمشاركة السياسية على صعيد الدولة ورفع الوعي الثقافي والسياسي لها[١٥].

٢- التمييز بين التحديث السياسي والتنمية السياسية من قبل "صاموئيل هنتنجتون" يتمحور في ما اطلق عليه "التحليل السياسي" ، فعندما تتم عملية تنظيم للنظم والعمليات السياسية يسمى ناتج هذه العملية التنمية السياسية، واذا شاب تلك العملية خللا ولم تتم كما هو مطلوب فانها تتسبب في انحلال سياسي. وضمن هذا الإطار توجد أربعة مفاهيم مشتركة وتتكرر ضمن مختلف تعريفات التنمية السياسية وهي: العقلانية، والاندماج القومي، والديمقراطية، والتعبئة او المشاركة، وعليه، يبين" هنتنجتون "بأن أبعاد التحديث السياسي او التنمية السياسية يمكن تلخيصها ضمن ثلاثة عناوين أساسية هي [١٦] :

[١٥] د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص٢١٤.

[١٦] د.كاظم علي مهدي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

أ- ترشيد السلطة، اي استبدال مجموعة السلطات السياسية التقليدية المتعددة "الدينية، والعائلية، والعرقية" ، بالسلطة السياسية الموحدة، ذات الطابع العلماني والقومي.

ب- استحداث وظائف سياسية جديدة، وتوفير أبنية متخصصة لتلبية متطلبات العمل بها.

جـ- الدعوة لتوسيع المشاركة السياسية لمختلف الفئات الاجتماعية ضمن المجتمع.

ومن هنا يمكن القول بأن التنمية السياسية هي جزء من التنمية الشاملة والتي بمقتضاها يجري تغيير القيم والاتجاهات السياسية والنظم والبناءات واللجوء الى ثقافة سياسية جديدة يمكن أن تنتج مزيد من التكامل للنسق السياسي[١٧] .

٣- يعرفها "نبيل السمالوطي" بانها "تتعلق بتنمية قدرات الجماهير على ادراك مشكلاتهم بوضوح، والعمل على تعبئة جميع مامتاح من امكانات لمواجهتها ضمن ادوات علمية وواقعية. فضلا عن اهمية تمثيل المواطنين للقيم الديمقراطية والعمل على تحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع " [١٨] .

٤- تعريف الدكتور عبد الحليم الزيات : بأن التنمية السياسية تعبر عن عملية سسيو- تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا ، تهدف الى تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نسق إيديولوجي

[١٧] د.ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٤، ص١٣٩.

[١٨] المصدر نفسه ، ص١٢٥

تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع وتشكل في الوقت نفسه، منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية"[١٩].

وعلى الرغم من تداخل مفهوم التنمية مع التحديث السياسي والتغير السياسي، شكليا الا ان المضمون يحتوي على اختلافات مهمة، فالتحديث يعني عملية تجديد تمكن النظم السياسية من

مسايرة مايحدث من تغيير اجتماعي واقتصادي سريع عن طريق تبني ثقافة سياسة عقلانية ونابعة من بيئة غير محليّة أي خارجية كالدول الغربية، اي الانتقال نحو تلك النظم التي تطورت في امريكا والدول الاوروبية، أما الثاني وهو "التغير السياسي" أو عملية انتقال بطئ من مامتحقق من توازن الى حالة جديدة، وهو تحولٌ لكل الأجهزة السياسية في الدولة تصاحبه بعض التغيرات الاجتماعية المماثلة في المؤسسات الاجتماعية وفي الاطر الثقافية السائدة، في حين تمثل التنمية السياسية عملية مقصودة خارج مامتحقق من توازن في المجالات كلها منطلقة من اتجاهات جديدة تعتمد على التخطيط لأجل تحقيق أفضل المستويات كاهداف بعيدة المدى وبالتالي فالتنمية تشتمل على التحديث كونها شاملة [٢٠] . وفي حقبة التسعينات من القرن الماضي كانت الدراسات في التنمية السياسية قد ركزت على ضرورة تطوير النظم السياسية في الدول المستقلة ضمن تلك الحقبة، بحيث تتوائم مع الواقع القائم آن ذاك في ماافرزه من القضايا والاشكالات التي شهدتها النظم الغربية خلال مراحل تطورها المختلفة

[١٩] رياض حمدوش ،تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ، معهد الميثاق،بدون مكان نشر، ٢٠٠٩ ،ص ١١، نعيمة سمينة، التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة، مركز النور للدراسات ، بحث منشور في ٢٠١٢/١٠/١٧، على موقع
http://www.alnoor.se/article.asp?id=173489

[٢٠] المصدر نفسه ، رياض حمدوش،ص ٩-١٠.

وقد حدد السيد عبد الحليم الزيات في كتابه التنمية السياسية١٩٨٦،الاتجاهات الخاصة بدراسة التنمية السياسية:[٢١]

أ- الاتجاه الذي يربط بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية.

ب- التنمية السياسية تعني بناء الديمقراطية وتحقق المزيد من المشاركة السياسية.

جـ- التنمية السياسية تعني بناء الدولة القومية بحيث تكون لها سلطة السيادة على اقليم الدولة

د- أن التنمية السياسية هي التحديث السياسي

ه- التنمية السياسية هي تدعيم قرارات النظام السياسي من اجل احداث التغيير المنتظم والاستقرار.

و- اتجاه يركز على ان التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية في المجتمع والتي على اساسها تحدد الهوية السياسية والتكامل الاجتماعي .

والهدف من التنمية السياسية في الاعم هو العمل على تبني المزيد من قيم الديمقراطية، التي تدعم العمل السياسي في الدول النامية، وذلك من خلال بعض النماذج النظرية أو التطبيقية التي يمكن أن تسهل عملية اتخاذ القرار على المستويين الاقليمي والدولي وفي تصويب تلك العملية باتجاه مجالات تنموية افضل تعتمد على مجموعة من البدائل للعمل التنموي وتتجاوز العقبات.

**المطلب الثالث: منظمات المجتمع المدني في العراق – لمحة تاريخية**

حفزت حركات التحرر من الاستعمار خلال خمسينات القرن الماضي والعقدين اللذان تبعاها التوقعات وايقضت الامال لدى ابناء الدول التي كانت ترزح تحت الهيمنة الاجنبية ومنهم افراد المجتمع العراقي، واتجهت الانظار الى الدور

[٢١] د.ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص٢١٥.

المتوقع من الدولة القيام به في المجالات التنموية والارتقاء بواقعهم، إلا أن النظم السلطوية التي حكمت تلك الدول لم تحقق الطموحات المرجوة . ومع الوقت فقد المواطن ثقته بأن تنمية أو تحديث أو تحسين بالحالة المعيشية سيتم من خلال تلك النظم الحاكمة مما افقدها شرعية القبول الشعبي ودفع المواطن للبحث عمن يسانده ويطالب بحقوقه وهو ماقاد الى ظهور مفهوم المجتمع المدني فبدأت بوادر نمو حركة منظمات غير حكومية وتفعيل للمجتمع المدني وهو ماأثار حفيظة النظم السلطوية فواجهته بإجراءات تقييدية مشددة [٢٢] . وفيما يتعلق بالعراق فإن بناء منظمات المجتمع المدني أخذ حيزا زمنيا، خلال حقبة تاريخية ليست بالقصيرة إلا انه لم يشهد مظاهر مجتمع مدني الا في حدود ضيقة بسبب خضوعه للاحتلال العثماني عندما شهدت المنطقة العربية بوادر حركة نهضة نحو تحديث المجتمع العربي وفي الوقت نفسه الحفاظ على الموروث الثقافي الاسلامي مع تبني بعض المفاهيم الغربية مثل المواطنة والحرية والنهوض بواقع المرأة ، وتم تأسيس بعض الجمعيات الخيرية بتمويل من العوائل الميسورة أو عبر الاوقاف[٢٣] لأجل خلق مجموعة من النخب الوطنية عن طرق التعليم والتثقيف والتوعية في الوقت نفسه الذي صدر فيه قانون الجمعيات [٢٤]، وبعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، وإعلان النظام الملكي في العراق

[٢٢] عمرو حمزاوي، في شرح أهمية المجتمع المدني في بلادنا، مركز كارنيغي للشرق الاوسط ٢٠١٧/٣/١٤،

[٢٣] فاطمة الزهراء البرنيسي، من هي الجمعيات غير الحكومية؟ مقالة منشورة على منصة السفير،٢٠١٤/٦/٢٥، على الرابط http://assafirarabi.com

[٢٤] د. قحطان محمد صالح الهيتي، منظمات المجتمع المدني ودورها في الرقابة السياسية في العراق، بحث منشور على موقع الحوار المتمدن–العدد: ٤٩٧٠ – ٢٠١٥ / ١٠ / ٢٩، على الرابط http://www.ahewar.org ،

ظهرت بعض المنظمات كأحزاب وتيارات وتجمعات وواجهات منها طلابية ونسائية ونقابية فضلا عن جمعيات خيرية وثقافية وبدأت في ممارسة نشاطاتها بالتزامن مع صدور عدد من القوانين التي نظمت عملها [٢٥] ومنها قانون عام ١٩٢٢ وقانون ١٩٥٤وقانون١٩٥٥. الا انها لم تتمكن من العمل في ظل خضوعها بشكل أو بآخر إلى سلطة ورقابة الدولة، ثم أصبحت تدريجياً امتداداً طبيعياً لمؤسسات السلطة السياسية[٢٦]، بالرغم من ذلك كان لها دور في ثورات وانتفاضات وتظاهرات المرحلة [٢٧] .

ومنذ التغيير الذي شهده العراق واقامة نظام ديمقراطي تعددي فضلا عن الحرية التي اتاحها الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ باتجاه المشاركة السياسية وحماية حقوق الانسان وحرياته*، الى جانب دعم المنظمات الدولية التي شجعت على تاسيس منظمات المجتمع المدني بوصفها صورة من صور الديمقراطية. ومن خلال اسهام تلك المنظمات الدولية في التدريب وإعداد كوادر المنظمات في دورات داخل وخارج البلد وتمويل البرامج والأنشطة التي ساهمت بشكل ملحوظ في بناء هذه المنظمات، انضوت شرائح اجتماعية عدة ضمن منظمات ذات توجهات مختلفة وتأسس المئات منها في عموم العراق بعنوان منظمات

---

[٢٥] د.بلقيس محمد جواد، مؤسسات المجتمع المدني، ط١، مؤسسة الغدير الإعلامية– بغداد ٢٠٠٤، ص١٠.

[٢٦] المصدر نفسه ، ص٣٩.

[٢٧] منظمة حمورابي لحقوق الانسان، منظمات المجتمع المدني في العراق وأثرها في التحولات الديمقراطية، مقالة من شبكة الانترنيت ، على الرابط http://www.hhro.org

*اشار دستور٢٠٠٥ في باب الحريات في المادة ٣٦ منه على ان الدولة تكفل " حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل .. حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر.. حرية الاجتماع والتظاهر السلمي .

المجتمع المدني التي أهتمت بشكل اساس بقضايا انسانية واجتماعية وثقافية، ومجمل نشاطاتها انصب على تقديم المساعدات والاغاثة للمتضررين من العمليات العسكرية.

وكانت اجراءات تأسيس وتسجيل المنظمات في ظل سلطة الائتلاف المؤقت تتم من قبلها، ثم اصبح ذلك من اختصاص وزارة التخطيط، وتطور واقع منظمات المجتمع المدني في جوانب اكثر تخصصية ، إذ تم انشاء دائرة المنظمات غير الحكومية التي ترتبط بالامانة العامة لمجلس الوزراء، وباتت مسؤولة عن منح اجازات التسجيل بالاعتماد على قانون ١٢ لسنة ٢٠١٠، وتم تصنيف المنظمات بناء على تخصصاتها في دائرة المنظمات مع انها تنشط في مجالات اخرى تتداخل مع بقية التخصصات وهي مصنفة كالاتي : ( التنمية ، والاغاثة ، والثقافة ، وحقوق الانسان ، ومنظمات شبابية ، والاعلام )[٢٨]

ومع العدد الكبير من منظمات المجتمع المدني التي تأسست بعد ٢٠٠٣، فإن قسم كبير منها لايطبق الشعارات التي رفعها وانما يعمل ضمن مصالح خاصة لاتخدم الهدف المعلن لتلك المنظمات، فبعضها تعمل لاجل التكسب لحساب مديريها والعاملين فيها، أوقد تكون انشئت من قبل بعض الاطراف السياسية في الدولة لإعطاء صورة غير حقيقية عن التقدم الديمقراطي .

ورغم أن تلك المنظمات تعاني من مشكلات عدة منها على سبيل المثال التمويل فضلا عن مشكلات فنية ومادية وأمنية ، ولكنها في المقابل نجحت في توزيع اهتماماتها على مجموعة من الموضوعات الاساسية ذات الأولوية على سبيل المثال :البيئة والمرأة والطفل وضحايا الحروب والفقر والبطالة والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. والتي تاخذ اهمية حيوية في ضرورات تأسيس

[٢٨] منظمات المجتمع المدني غير الحكومية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، مصدر سبق ذكره.

المجتمع المدني في العراق ومؤسساته الديمقراطية، [٢٩] والمكفولة في دستور ٢٠٠٥ في التأكيد على مبدأ الحريات والمساواة وعدم التمييز والتي باتت منطلقا للمطالبة بدور اكثر فاعلية وقوة للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني* ، فضلا عن قانون المنظمات غير الحكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ والمصادق عليه من قبل رئاسة الجمهورية بتاريخ٢٠١٠/٢/١٧ والذي حدد اطار قانوني لآلية تأسيس وعمل منظمات المجتمع المدني*.

[٢٩] د. نادية فاضل عباس فضلي ،مصدر سبق ذكره، ص٨٥.

* 1-تؤكد ديباجة الدستور على مبدأ المساواة في نصها " نحنُ شعبُ العراق ....عَقَدَنا العزم برجالنا ونسائنا، وشيوخنا وشبابنا، على احترام قواعد القانون وتحقيق العدل والمساواة، ونبذ سياسة العدوان، والاهتمام بالمرأةِ وحقوقها، ...واشاعة ثقافة التنوع "

2-اكدت المادة ١٤ منه على مبدأ المساواة بين العراقيين جميعا كما ورد في نصها " العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي"

٣- تنص المادة (٢٠) من الدستور " للمواطنين، رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية .. "

٤- أما المادة(٣٩) منه فتنص على "إن حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية او الانضمام اليها مكفولة وينظم ذلك بقانون وعدم جواز اجبار احد على الانضمام او الاستمرار في عضوية اي حزب او جمعية او جهة سياسية "

* المادة ٢ : اولا تعزيز دور منظمات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها والحفاظ على استقلاليتها وفق القانون.

ثانياً- تعزيز حرية المواطنين في تأسيس المنظمات غير الحكومية والانضمام اليها.

ثالثا- ايجاد الية مركزية لتنظيم عملية تسجيل المنظمات غير الحكومية العراقية والاجنبية.

المادة -٣-تسعى المنظمة إلى تحقيق أهدافها بالوسائل السليمة والديمقراطية .

## المبحث الثاني : المجتمع المدني والمرأة العراقية

ترتبط منظمات المجتمع المدني والمرأة بعلاقة ترابطية وتبادلية في آن واحد اذ تؤدي منظمات المجتمع المدني دورا فاعلا في مجال الدفاع عن حقوق المرأة وتنمية وتطوير قدراتها وفسح المجال امامها للمشاركة في جميع المجالات، في حين أن مساهمة المرأة في المجتمع المدني من خلال انضمامها الى منظمات تهتم بشؤون المرأة، تمنح تلك المنظمات القوة وتساهم في رفدها بالطاقات والافكار وتنميتها واستمرارها بوصفها لبنة من لبنات بناء تلك المنظمات .

### المطلب الاول: المجتمع المدني وحقوق المرأة والمشاركة السياسية

يمر العراق بمرحلة انتقالية وهي ككل المراحل الانتقالية تتسم بحالة من القلق والتوتر وظهور مشكلات آنية كنتاج للاحداث الجارية بفعل الانتقال من وضع سياسي الى وضع آخر، ومن هنا تبرز اهمية الادوار التي يمكن للمجتمع المدني أداؤها، بوصفه الجهة المعبرة عن مطالب وحاجات المجتمع والداعية لتحقيقها، ومع ماشهده العراق بعد ٢٠٠٣ من اتساع في عدد منظمات المجتمع المدني ، اتجهت الانظار حول مايمكن ان تقدمه تلك المنظمات لصالح المرأة والمجتمع العراقي ككل، مع إن الاثنان مترابطان وينعكس واقع كل منهما على الاخر، الا أن مايهمنا في مجال بحثنا هو دور تلك المنظمات في تنمية قدرات المرأة وفرصها في المجال السياسي نذكر منها:

#### اولا- دور منظمات المجتمع المدني في المطالبة بحقوق المرأة

تنطلق أهمية الدور الذي تؤديه المرأة العراقية ليس فقط لكونها نصف المجتمع ولكن لما سبق وأن أدته من أدوار خلال العقود الماضية، عندما انشغل الرجال بمهام قتالية في الحروب المتتالية، والتي اشرت قدرتها في ادارة دوائر الدولة بكفاءة، فضلا عن ماعرف عن المرأة العراقية من قوة على تحمل المسؤولية

والنهوض بها، ومع اهمية كل ذلك الا انها لم تمنح الحقوق التي تستحقها بسبب الاعراف الاجتماعية التي تضع لكل من الرجل والمرأة ادوار، فتهمش دور المرأة في مواقع صنع القرار وتمنح الرجل الهيمنة فيها، ومنذ انطلاقها أعلنت منظمات المجتمع المدني دعمها لمشاركة المرأة في مجالات عدة لاسيما السياسية منها، الى جانب المطالبة بحقوقها التي كفلها الدستور فضلا عن حمايتها مما قد تتعرض له من اجراءات تعسفية من قبل السلطة ، وحمايتها ازاء ما تفرزه آليات السوق الرأسمالي من استثناء ولامساواة وتهميش، إذ تكون الافضلية في الوظائف للذكور واسناد المناصب المهمة لهم دون النساء في القطاع الخاص. ومن جانب آخر تعمل منظمات المجتمع المدني على حماية المرأة من تعسف وتجاوزات من بعض الجهات المدنية ( كالمنظمات التقليدية العشائرية ، والطائفية والمحلية ) التي تؤدي بعض الادوار للافراد المنتمين لها ومنها حمايتهم على مستوى السلطة السياسية أو المجتمع ، مما يفقد الفرد استقلاليته كشخصيته اعتبارية وقانونية مستقلة وهي أمور تتناقض مع مفهوم المواطنة [٣٠]. وقد احتلت مسألة حصول النساء على حقوقهن كمواطنات، الاولوية لدى المنظمات النسائية لاسيما في الكثير من الدول النامية، مايعني أن حقهن في الحصول على الخدمات، وأن حقوقهن المدنية والسياسية أبدية وغير قابلة لتجزأتها أو انقاصها تحت ضغط عوامل اجتماعية أو سياسية [٣١]. في حين اجتهدت تلك المنظمات لتثبيت تلك الحقوق في الدستور الدائم لسنة ٢٠٠٥ ، إذ ساهمت وبالتعاون مع وزارة حقوق الانسان ووزارة الدولة لشؤون المرأة

[٣٠] د. شاكر عبد الكريم فاضل، المجتمع المدني والدولة تمايز المجال وتكامل الأدوار، مجلة الفتح– كلية القانون – جامعة ديالى ، العدد ٣٧، السنة ٢٠٠٨ ، ص١٥٥

[٣١] سانام ناراجي و جودي البشرا ، المجتمع المدني، مصدر سبق ذكره.

وانطلاقا من احكام المادة ١٤ من الدستور تنص على " ان العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الأصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي". بالعمل على الغاء جميع المواد التي تؤدي الى تمييز ضد المرأة في النصوص القانونية، وذلك من خلال رفع الدراسات القانونية الى الجهات ذات العلاقة بالغاء تلك القوانين وتعديلها، الا ان بعض تلك التعديلات، لم تكن تتلائم مع الاعراف والتقاليد الاجتماعية لذا لم يجري العمل بها، ومن هنا اصبح واضحا بأن عملية التغيير تحتاج الى الوقت والجهد الذي تتطلبه عملية تغيير نظرة المجتمع للمرأة [٣٢]، كما اعطي الحق للمرأة في منح الجنسية لاطفالها بموجب المادة ١٨/ثانيا من الدستور وقانون الجنسية رقم ٢٦لسنة ٢٠٠٦ ، الى جانب المادة ٢٠ من الدستور التي تساوي بين الرجل والمرأة في المشاركة [٣٣] ، اذ تنص على"للمواطنين رجالا ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية" ويعد تثبت نسبة الكوتا النسائية بما يعادل الربع من اعضاء مجلس النواب في بنود الدستور في البند خامسا من المادة ٤٩، من اهم انجازاتها.

في حين تستمر جهود تلك المنظمات في التعريف بقرار مجلس الامن رقم ١٣٢٥ ومطالبة الحكومة باشراك النساء في جهود تثبيت الامن والسلام، من خلال تبوأ مراكز صنع القرار، وغير ذلك من نشاطات تتمثل في الوقفات الاحتجاجية أو التجمعات للتعبير عن الرأي في الشؤون العامه مثل مكافحة

[٣٢] اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة CEDAW ، لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، النظر في التقارير المقدمة من الدول الاطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ، العراق٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١١ص٢٢

[٣٣] المصدر نفسه، ص١٩.

الاتجار بالبشر بشكل عام والنساء بشكل خاص الى جانب التحذير من الظواهر المضرة بالمجتمع مثل (مخاطر المخدرات والتمييز القائم على اساس النوع الاجتماعي وعمالة الاطفال والنساء والسخرة والعنف ضد الاطفال والنساء).الخ.

**ثانيا – منظمات المجتمع المدني والمشاركة السياسية للمرأة**

بعد أن تم تثبيت الفقرات الخاصة بحق المشاركة السياسية للمرأة في دستور٢٠٠٥ ومنها المادتين ٢٠ و٤٩/خامسا المذكورتين، استمرت المطالبات من قبل منظمات المجتمع المدني، بضرورة أن تاخذ المرأة المكانة التي منحها الدستور لها وان تشارك في الانتخابات وفي السلطتين التشريعية والتنفيذية على قدم المساواة مع الرجل، ودعمت ذلك الامر من خلال ندوات ومؤتمرات ومقالات في وسائل الاعلام فضلا عن البرامج التلفزيونية، الا ان جهد تلك المنظمات كان يصطدم دائما بطبيعة النظام السياسي المتبع في العراق، والقائم على مشاركة المرشحين للانتخابات ضمن قوائم انتخابية تتركز السلطة فيها بيد رئيس الكتلة وهو رجل في الغالب، فضلا عن نظام المحاصصة وتوزيع المناصب الذي تكون الفرصة فيه للرجل اكبر، والبعد الاجتماعي والعشائري في عملية الانتخاب التي يتم من خلالها انتخاب الرجال في اغلب الحالات، وفي مثل هذه الحالات فإن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تؤدي دورا مهما للمرأة، عندما تنغلق كل الطرق بوجهها في الوصول الى العملية السياسية الرسمية ، فانها تتيح لها فرصة لاثبات وجودها أو تبلور فكرا نسويا يركز على اهمية الدور الذي يمكن ان تؤديه المرأة من موقع صنع القرار ويعبر عن تصورات وطموحات المرأة العراقية، في معاناتها من الاحجاف في الحصول على حقوق

متساوية مع الرجل[٣٤] ، كما تعمل المنظمات النسائية على تعزيز اوضاع المرأة ومكانته من خلال انضمامها الى الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات، الى جانب المشاركة في الحياة المهنية، هذه الجهود تعمل على تعزيز وتقوية ثقة المرأة بنفسها، وتساعد في ترسيخ الاعتقاد بأن لمشاركة المرأة دور مهم لأجل تغيير الواقع الى حال افضل للمرأة والمجتمع ككل. وفي المؤتمرات التي جرى عقدها حول دور المجتمع المدني تم من خلالها التأكيد على قضايا المرأة وحقها في المشاركة بالتساوي مع الرجل وضرورة تثبيت حقوقها في الدستور واشراكها في صياغة القوانين الخاصة بالانتخاب وبصياغة الدستور الدائم. وتلك المتعلقة بالأسرة والمرأة ومنها قانون الأحوال الشخصية فضلا عن قانون الجنسية، والمطالبة بتمثيل حقيقي يتناسب مع حجم النساء في السلطة التشريعية والتنفيذية والهيئات والمجالس المحلية والبلدية، ومن هنا فإن منظمات المجتمع المدني يمكنها أن تؤدي دور الوسيط بين المواطنين والسلطة وأن تعبر عن تطلعات النساء ورغباتهن، ومن جانب آخر تتيح للنساء فرص تنظيم نشاطاتهن من خلالها بحيث تتم صياغة مطاليبهن ومن ثم ايصالها إلى من يمثلنهن من النساء المرشحات لمجلس النواب ومجالس المحافظات والمجالس النيابية في الأقاليم التي يتيح وجودهن فيها تمثيل النساء والدفاع عن حقوقهن [٣٥] .

لقد اتاح المجتمع المدني للمرأة مساحة سياسية مستقلة ، من اجل ان يكون لها الحرية في التنظيم بما يتلائم ومبادئها والمصالح التي تتوخاها، وهي مصالح تتعلق بعدة جوانب منها:

---

[٣٤] هدى هادي حمود،المرأة ومؤسسات المجتمع المدني في العراق بعدعام ٢٠٠٣،مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد، العدد ٦٣، تشرين الاول ٢٠١٥ ص٣٢١.

[٣٥] د. نادية فاضل عباس فضلي ،مصدر سبق ذكره ، ص٨٥.

١- مايتعلق بطبيعة المرأة وتوجهاتها واهتماماتها في رعاية اسرتها والعناية بها، وبقدر تعلق احتياجات الاسرة بالاحتياجات الاجتماعية فان مسألة توفير الخدمات في مجالات الصحة والتعليم وخدمات اخرى كالماء والكهرباء وغيرها من الاولويات الاساسية لديها وتعد من المسائل المشتركة والمترابطة مع مايحتاجه المجتمع .

٢- في جانب حقوق المرأة والتي تعد من الاساسيات التي تصب في مصلحتها وتتطلب منها المطالبة بها والدفاع عنها وهي من الامور التي تتطلب جهد اجتماعي من خلال جماعات الضغط "اللوبي" لتشريع القوانين المتعلقة على سبيل المثال بمسائل التصويت والملكية على قدم المساواة مع الرجل.

٣- في مسائل أخرى كالتركيز على قضايا "محددة " للجندر (المساواة بين الجنسين ) مثل والعنف الأسري أو خيار الإنجاب، والتي لها تأثير على المرأة وفي الوقت نفسه تكون لها اثار اجتماعية حقيقية مهمة ايضا.

٤- في مجالات تتعلق بالسياسة اذ تكون اهداف تلك المنظمات بدمج نشاطهم ضمن السياق السياسي الواسع والعام، للترويج "لمشروع عام للعدل الاجتماعي " وبالتأكيد فإن هذه الأهداف جميعها مترابطة مع بعضها البعض: إذ ليس من المحتمل أن تحصل المرأة على خدمات مناسبة إلا إذا توفرت لديهن قدرة التأثير على عملية صنع القرار [٣٦] .

ويعد الدور الرقابي للمجتمع المدني من الادوار الاساسية التي يضطلع بها، اذ ان وجود مجتمع مدني فعال يؤدي دورا فعالا في مجالات المسائلة والشفافية، وهي من اساسيات النظام الديمقراطي، ، فضلا عن كونه محور عمل المجتمع

[٣٦] سانام ناراجي و جودي البشرا ، مصدر سبق ذكره .

المدني بوصفه الجهة المعبرة عن حاجات الشعب الى السلطة السياسية، وهو من الادوار المهمة التي تقوّم مواطن الضعف بالدولة.

ومن اهم الادوار التي تؤديها منظمات المجتمع المدني، هو دورها كجهة رقابية في الانتخابات واهمية ذلك الدور تنطلق من كونها جهة محايدة ليس لها ارتباطات بجهات سياسية وغير تابعة لا للحكومة ولا للاحزاب السياسية، فضلا عن الوسائل الفعالة التي تعتمدها في المراقبة، لذا فإن التقارير التي تصدر عنها في تقييمها للعملية الانتخابية تكتسب الثقة، بالمقارنة مع تقارير وتقييمات الجهات الاخرى كمفوضية الانتخابات أو الاحزاب السياسية وغيرهم، ومن اهم الامور التي تؤكد عليها في عملية الرقابة على الانتخابات هي دستوريتها ومدى مطابقتها للقوانين المحلية والمعايير الدولية، وبهذا فإنها من خلال ماتقوم به من دور رقابي فإنها بذلك تتيح الفرصة لجميع الاشخاص المشاركين في الانتخابات ومنهم النساء بتحقيق النتائج العادلة والمنصفة [٣٧] وان منع التزوير وتحقيق مثل هذه النتيجة يؤدي الى وصول ممثلين حقيقيين عن الشعب، وكانت محصلة التقرير الصادر عن شبكة عين العراق كما ثبتته من ملاحظات على سير الانتخابات الاخيرة مساء يوم ٢٠١٨/٥/١٢ وهو "شهدت العملية تواجد فرق دولية بأعداد كبيرة وكذلك تغطية من الاعلام ومراقبي ممثلي الكيانات السياسية ومراقبي منظمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ مما يعزز الدور الرقابي الواضح في الانتخابات العراقية" [٣٨].

---

[٣٧] د.محمد علي حمود،اثر اشكالية مكانة ودور المجتمع المدني في دوره الرقابي على الانتخابات،المجلة السياسية والدولية- الجامعة المستنصرية،السنة الخامسة- العدد السادس عشر- ٢٠١٠، ص ص٧١،٦٩.

[٣٨] مهند نعيم الكناني،شبكة عين العراق تطلق تقريرها الاولي لمراقبة الانتخابات، وكالة الصحافة المستقلة، ٢٠١٨/٥/١٢، على الرابط https://www.mustaqila.com.

## المطلب الثاني: منظمات المجتمع المدني والدور التنموي : تمكين المرأة وتعزيز ثقافتها

### أولا : دور منظمات المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة

يعد التمكين السياسي للمرأة من أكثر المتطلبات الحاحا في عملية التنمية السياسية التي يجري العمل عليها من خلال اتجاهات عدة ، ومنها منظمات المجتمع المدني، اذ ان المرأة تحتاج الى تنمية قدراتها التي تتيح لها تأدية ماعليها من ادوار بحسب ماتتطلبه المرحلة، التي تشهد تطورا نوعيا على مستوى العالم (ربما لم تكن المرأة العراقية على مساس به بفعل الظروف السياسية التي مر العراق بها ) ويتمثل ذلك بظاهرة العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات[٣٩] التي نتج عنها تغيير في بعض المفاهيم منها مايتعلق بالسيادة والمواطنة ومايتطلبه ذلك من أمور تخص تطوير اساليب المشاركة وجودة استغلال المعرفة واعتماد اسلوب الابتكار والقدرة على اتخاذ القرار وصولا الى تحقيق افضل استفادة من تلك المتغيرات وفي الوقت نفسه التخفيف من آثارها الضارة. وعلى المستوى الإقليمي هناك قضايا الحرب والسلم والتنمية والديمقراطية وهي تحديات تواجه شعوب المنطقة بشكل عام والمرأة بشكل خاص وأكثر وضوحاً. أما على المستوى الداخلي فهناك الكثير من التحديات التي تفرضها طبيعة النظام السياسي المتبع بالاحزاب ذات الهوية الفرعية العرقية والطائفية فضلا عن نظام المحاصصة، والتي تضعف من فرص المرأة في المشاركة من جهة ومن جهة اخرى تساهم بما يعانيه العراق من فساد مالي واداري مستشري في اغلب

[٣٩] ابتسام الكتبي ، ألمرأة والتنمية السياسية: التمكين كمدخل، على موقع
http://araa.sa/index.php?view=article&id=2152:2014-07-20-01-15-12&Itemid=172&option=com_content

مفاصل الدولة، وولابد من بذل جهود حثيثة لاجل عملية اصلاح سياسي ومكافحة الفساد مما يتطلب تنمية وتطوير القدرات لدى النساء الراغبات في التصدي لذلك، ودعم مشاركتهن في العملية التنموية، وعلى الأخص الجانب السياسي منها، فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار، وتعزيز وصولها إلى مناصب السلطة وصنع القرار، وزيادة نسبة تمثيلها فيها، وفي عضوية الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية كـــ (النقابات، الجمعيات المهنية، منظمات المجتمع المدني، فضلا عن المؤسسات العربية والإقليمية والدولية) ، والعمل على إزالة كافة المعوقات التي تعيق ذلك، ومنها تلك التي تنمط ادوار النساء وتضعهن في مراتب أدنى. ومن هنا لابد من ملاحظة إن الهدف الرئيس لتمكين المرأة سياسياً يتعلق بزيادة مايمكن ان تحصل عليه من فرص وخيارات وبدائل ، وبالتالي لابد من عملية تنموية تؤدي الى تطوير قدراتها وكفاءتها كي تكتسب القوة التي تتطلبها عملية التغيير والتحول في المجتمع هذا يعني زيادة في التعليم والمعرفة والاطلاع والثقة بالنفس والعمل ضمن اطار الجماعة وليس العمل الفردي [٤٠].

أن اداء المرأة لدور فعال في مواقع القرار يمكن أن يضعها في المواقع المهمة والتي يتم من خلالها صياغة القوانين والسياسات بما يعزز دورها في مراكز صنع القرار لاسيما في المؤسسات التشريعية [٤١] وهو مايمكن أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دور فيه من خلال:

---

[٤٠] د. شعله شكيب ، التمكين السياسي للمرأة العربية ودور المؤسسات الأهلية ، متوفر على شبكة الانترنيت ، على الرابط ، http://www.islamwomen.org

[٤١] مصطفى عمر التير،المرأة في انتخابات المؤتمر الوطني العام:ملاحظات أولية،مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٠٣، بيروت –ايلول/ سبتمبر– ٢٠١٢، ص١٥١.

أ- الاهتمام برفع وعي المرأة: ويمكن تحقيقه من خلال الارتقاء بوعي المرأة من جهة وتعريفها بأهمية دورها في المجتمع وما يستلزمه ذلك من التاكيد على التخلي عن المفاهيم الخاطئة عن نفسها وحقوقها والعمل على تغييرها ومن جهة اخرى العمل على تغيير نظرة المجتمع للأدوار المختلفة التي بإمكان المرأة أن تمارسها وما يترتب عنه من مصلحة اجتماعية عامة ، ولابد من الاشارة الى أن بناء الوعي يتم بشكل تدريجي ومتتالي، اذ إن كل خطوة ترتب لما بعدها من خطوات ولايجوز تجاوزها أو الانتقال إلى خطوات تليها دون انجازها، وعلى الرغم من بطئ تلك العملية إلا أن إنها تأثيرها يكون اكثر عمقا ويفتح المجال أمام خطوات مستقبلية اكثر رصانة ، وهذا يستوجب من المرأة فهم وادراك أهمية الادوار التي يمكنها القيام بها، والتي لاتتحقق اهداف التمكين دون معرفتها ، ودون ازالة مايعترضها من عوائق .

ب- بناء القدرات لدى المرأة: وذلك من خلال عملية تأهيل وتدريب كخطوة مكملة لعملية وعي المرأة والمجتمع بأهمية الدور الذي يمكن للمرأة تأديته، واذي يمنح المرأة رغبة واستعداد اكبر لإنجاز برامج التدريب بوصفها السبيل لتحقيق اهدافها في بناء قدراتها التي تتيح لها الدخول الى مختلف مجلات العمل.

جـ- بناء القاعدة المعرفية: وهي من الضرورات التي تمنحها القدرة في أتخاذ القرار، فالتمكين السياسي للمرأة كما أسلفنا هو اتاحة الفرصة للمرأة في الوصول إلى مراكز صنع القرار أو التأثير فيه، وهذه المراكز علاوة على المجالس النيابية ذات الاهمية في هذا المجال، هناك مؤسسات عدة منها قانونية وثقافية واجتماعية واقتصادية تؤدي ادوار مهمة في مسألة صنع القرار أو بلورته والتأثير فيه . وتعد مشاركة المرأة في بعض المجالات ( سياسية ، اقتصادية ، مهنية ، اجتماعية) احد المؤشرات التي اعتمدها برنامج الأمم المتحدة

الأنمائي كمقياس لتمكين المرأة من حيث متوسط الدخل للفرد الواحد ومعدل توظيف النساء في مجالات مهنية ونسبة النساء في مجلس النواب ، وبنظرة الى واقعنا العراقي نجد ضعف واضح في مسألة تمكين النساء رغم انهن يشكلن ربما اكثر من نصف المجتمع [٤٢] .

**ثانيا: دور منظمات المجتمع المدني في تنمية الثقافة السياسية للمرأة**

من الامور التي لاجدال فيها ان العراق بلد حديث العهد بالديموقراطية، مايعني وجود حاجة لتطوير الثقافته السياسية للمجتمع باتجاه قبول المشاركة والمساهمة، وهو من الادوار الحيوية التي لابد للمجتمع المدني من الاضطلاع بها، لاسيما في المجالات التي نجد الدولة قد اتاحت فضاءاً ديمقراطيا في دساتيرها التي تنادي بقيم ومبادئ اساسية كالتسامح والاعتراف بالآخر في حين قد يتجاهلها المجتمع المدني ، كما هو الحال في غالبية البلدان العربية التي تمنح المرأة حق المشاركة السياسية وعندما ترشح في الانتخابات تكون الاعراف والتقاليد هي الحاكمة فيسلبها المجتمع حقها الذي منحته اياها الدولة [٤٣]. ومن جانب آخر يكون اختيار الناخبين لمرشحيهم على اساس الطائفة أو العشيرة وغيرها بعيدا عن ماتتطلبه مصلحة الوطن من اختيار الافضل في حين ان الدولة منحتهم حق الترشيح والانتخاب ، وهو نفسه ماجرى في جميع الدورات الانتخابية التي شهدها العراق منذ ٢٠٠٣ اذ جرى التصويت على اساس عرقي وطائفي وعشائري ، انعكس على الواقع الاجتماعي وبات كل مرشح يتحدث بلسان طائفته وعشيرته، وهو مايمثل انحراف في النموذج الديموقراطي الذي يفترض انه يجري ضمن الفضاء العام والهوية الشاملة وليس الفئوية الضيقة، وفي كثير

[٤٢] مصطفى عمر التير ، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١.

[٤٣] د. شاكر عبد الكريم فاضل، مصدر سبق ذكره، ص١٥٦.

من الاحيان يفرض الرجل على نساء العائلة انتخاب مرشح معين أو ان بعض المرشحين يفرض عليهم الدخول ضمن قوائم معينة على اساس الانتماء الفئوي ( العرقي أو الطائفي )، الذي أبعد هوية العراق واحل محلها الهويات الفرعية وجلب الويلات على العراق وشعبه، من خلال ارتفاع حدة التطرف الناتج عن الاصطفاف الطائفي والعرقي. وهو الامر الذي سهل على الارهاب الفتك بمقدرات العراق ومازال يمثل خطورة كبرى تتطلب مزيدا من الوعي والثقافة بمضمون الانتماء والهوية الشاملة، ومن جانب آخر فان مثل هذه الاصطفافات جعلت الانتخابات يشوبها التشكيك بعدم النزاهة كما اعطت صورة سيئة عن الديمقراطية لاسيما بالنسبة للاجيال التي لم تعاصر النظام السلطوي، مما يتطلب ثقافة سياسية تشمل المرشحين للانتخابات وجمهور الناخبين، هذه الثقافة يمكن لمنظمات المجتمع المدني، العمل عليها بمجالات عدة منها مايتعلق بالتعليم والتأهيل والتثقيف من أجل مزيد من الادوار المطلوبة من المواطن ، ولكونها منظمات مستقلة فإنها ستتعامل بموضوعية اكبر في ايصال المعلومات دون تحيز لجهة ما أو لمصلحة.

إن اكتساب الفرد للمعايير الاجتماعية من خلال المؤسسات الاجتماعية باختلافها تعد من الضرورات التي يتطلبها مجال العمل السياسي الحقيقي، فالتنشئة السياسية هي في واقعها لاتنفصل عن التنمية الاجتماعية وعندما يتم ترسيخ القيم الديمقراطية من خلال التنشئة الاجتماعية فإنها تنعكس بالضرورة على مواقف الاشخاص بالتخلي عن القيم والسياسات المنحرفة والعمل ضمن توجهات تتناسب مع التغيرات السياسية نحو واقع سياسي واجتماعي افضل وذلك بخلق ثقافة

مدنية جديدة ومتحضرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف والجهل إلى التقدم والحرية والتعلم" [٤٤] .

**المطلب الثالث: دور منظمات المجتمع المدني في دعم قضايا المرأة**

من خلال التعاون بين منظمات المجتمع المدني وبعض المنظمات الدولية كهيئة الامم المتحدة للمرأة يمكن لمنظمات المجتمع المدني ايجاد فرص لمناقشة التحديات الحالية التي تواجه النساء والفتيات في العراق من اجل تعزيز مصالح المرأة، وطرح مشكلاتها واقامة مؤتمرات وندوات حول الادوار التي يمكن أن تؤديها النساء وسبل تحقيق ذلك وتشترك النساء في أولويات تتجاوز أي اختلافات قد تكون لديهن، وقد تتعلق هذه الأولويات المشتركة بحقهن في تقلد المناصب الرسمية أو إمكانية حصولهن على رعاية صحية محسنة ورعاية الطفل. ومن المهم بالنسبة للمرأة التنسيق وتوفير بناء القدرات والتدريب على تطوير المهارات ، فضلا عن القدرات التنظيمية الداخلية للجماعات والحركات النسائية. ودعم تمكين المرأة اقتصاديا، والتصدي لجميع أشكال العنف ضد المرأة، وتعزيز حقوق المرأة واستدامته السلام فى العراق[٤٥] ومن هنا تمثل منظمات المجتمع المدني احد المنافذ التي تحفز النساء للانضمام اليها لاسيما في الحالات التي تشهد صراعات، وتشعر النساء أن الحلبة السياسية مهمين ومسيطر عليها من قبل الرجال، فبالنسبة للكثيرين، تعد المشاركة في المنظمات النسائية مدفوع برغبتهن في تحقيق العدل الاجتماعي الذي يمكن من خلاله سماع صوت المرأة. قد يفضلن البدء بمنظماتهن ومؤسساتهن الخاصة بهن، والتركيز على

---

[٤٤] – ناجي الغزي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية، الحوار المتمدن–العدد: ٢٦٣٨ – ٢٠٠٩ / ٥ / ٦ مقالة على الرابط .http://www.hhro.org

[٤٥] سانام ناراجي و جودي البشرا، مصدر سبق ذكره.

قضايا خاصة قبل التأثير على مجتمع كبير. لاسيما في سياق مفاوضات السلام، اذ تستطيع النساء غالبا استخدام هويتهن وأنفسهن كأمهات وأشخاص يوفرن الرعاية والعناية، فضلا عن المساحة المتاحة لهن داخل المجتمع المدني بطريقة استراتيجية للتأثير على القادة الذكور لصالح السلام والمصالحة، وعلى أساس أنهن لسن منافسات سياسيات أو أن لديهن أولويات سياسية، وأنهن يسعين فقط من اجل تخفيف المعاناة ، وبالرغم من اهمية ذلك الدور ، إلا أن النساء في الكثير من المجتمعات – لاسيما تلك التي يهمين ويسيطر فيها الرجال، والروابط العائلية، تكن مترددات في التحدث بشكل علني، ويفتقدن إلى الثقة بالنفس والإيمان بأنهن "يستطعن إحداث فرق وتغيير. علاوة على ذلك، حتى اللواتي يتخذن خطوات متقدمة إلى الأمام يمكن أن يكنَّ خائفات "وقلقات من اتخاذ موقف سياسي والتحدث ضد الاقتتال الفصائلي أو العنف. مع ذلك، وفي الكثير من الحالات التي تتخذ فيها النساء خطوة متقدمة – مع الدعم والتدريب من المنظمات الوطنية والدولية – ومع الوقت، تصبح الكثيرات منهن متمكنات وتدخلن الحلبة السياسية الرسمية .

وتعمل في العراق مجموعة كبيرة من منظمات المجتمع المدني منها (شبكة نساء العراق) التي تاسست بعد ٢٠٠٣ وينضوي فيها اكثر من ثمانين منظمة من مختلف المحافظات وتعمل الشبكة على تنسيق جهود المنظمات والتجمعات النسائية غير الحكومية في بناء الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الانسان والعمل على القضاء على العنف وكل مظاهرالتمييزضد المرأة، [٤٦] فضلا عن ماتقدمه منظمات المجتمع المدني من مبادرات لدعم الديمقراطية من خلال دعم ،

[٤٦] النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها: تقرير الظل إلى لجنة سيداو/ في الجلسة السابعة والخمسين، شباط – ٢٠١٤، تقريرعلى الرابط .https://tbinternet.ohchr.org.

المشاركة السياسية، والوعي السياسي و بناء قدرات المؤسسات، وتقديم التدريب اللازم، وعقد الندوات، والمؤتمرات، وورشات العمل [٤٧] .

تعمل منظمات المجتمع المدني على الدعوة الى المظاهرات والاعتصامات، في قضايا تهم المجتمع كقضايا الفساد على سبيل المثال فضلا عن جمع التواقيع ورفع دعاوى قضائية أمام المحكمة الاتحادية العليا، ولقاءات مع رؤساء الكتل والأحزاب السياسية، وفتح الحوارات مع أعضاء مجلس النواب، واستخدام الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي بفعالية فقد تداعت ١٠٥ منظمة مجتمع مدني من جميع أنحاء العراق لتفعيل دورها في اطار المبادرة المدنية، لمواجهة الهجمة الإرهابية الشرسة التي يتعرض لها بلدنا، والأزمة السياسية التي أدت إلى تفاقم النزاعات وعجز مؤسسات الدولة عن أداء مهامها، الأمر الذي هدد حياة وأمن المواطنين بشكلٍ خطير، وكذلك وحدة وسلامة العراق، وأطلقت المبادرة شعارها: "تحقيق السلم الأهلي والمجتمعي لدحر الإرهاب وضمان بناء الدولة المدنية الديمقراطية" [٤٨]. كما تقوم بتعميق الوعي الاجتماعي ومفهوم المواطنة والعمل التطوعي وبناء الثقة بين مكونات المجتمع وتعزيز مفهوم الشفافية والمسائلة ليتاح للمرأة اداء دور بارز في محيطها [٤٩]. ومثلما يساهم في المطالبة بحقوق المرأة فأن المجتمع المدني يمكن أن يكون المجال الذي تجتمع فيه النساء من جميع المكونات والمحافظات فيساهم في التقارب ويذيب الحواجز القائمة على العرق والطائفة والاجتماع على حب الوطن والشعب والدفاع عن

[٤٧] دور مؤسسات المجتمع المحلي في تحقيق الاصلاح السياسي في الاردن، مركز الدراسات الاستراتيجية ،في ٢٠١٢/٧/١٢ مقالة منشوره على الرابط ، .http://jcss.org

[٤٨] جمعية الأمل العراقية، المبادرة المدنية لمنظمات المجتمع المدني حول خارطة طريق الاصلاح السياسي،٢٠١٤/٨/٣١على الرابط http://www.iraqi-alamal.org.

[٤٩] هدى هادي حمود،مصدر سبق ذكره، ص٣٢١

مصالحهما وحيث ان المرأة تؤدي دورا اساسيا في تربية الابناء فسوف تنقل لهم تلك الحالة الايجابية من حب الوطن والعيش المشترك تحت مظلته ، ومن جانب آخر ومنذ عام ٢٠٠٤بذلت مؤسسات المجتمع المدني جهودا كبيرة لمناهضة التمييز السلبي والعنف ضد المرأة وبدعم من المنظمات الدولية. ومن أهم البرامج والخدمات المقدمة : الخط الامن مراكز الايواء، تقديم الاستشارات القانونية والنفسية والاجتماعية، والتوعية والتثقيف ،الاحالة والمتابعة الا انها غير كافية ولاتلبي جميع احتياجات النساء الناجيات من العنف[٥٠].

هذه الادوار التي تؤديها منظمات المجتمع المدني لاتخلو من معوقات وتحديات يمكن المرور بها بشكل موجز في الاتي[٥١]:

١- بسبب حداثة التجربة الديمقراطية في العراق فإن منظمات المجتمع المدني تعمل في بيئة ديمقراطية هشة وغير مستقرة ومنظومة مركزية معيقة.

٢- يعيش المجتمع العراقي المتنوع ثقافيا حالة من الاصطفاف العرقي والطائفي بسبب اعمال العنف التي عانى منها العراق والتي رافقت التحولات السياسية التي شهدتها الدولة العراقية بعد عام٢٠٠٣ والتي ادت الى حالة من التشتت باتجاه الهويات الفرعية وغياب التسامح .

٣- تُضعف التهديدات الأمنية المستمرة قدرات المجتمع المدني، وكذلك دوره. الأمر الذي يجعل أداء منظماته وتأثيرها محدودًا وهامشيًا إلى حد كبير.

٤- تفتقر منظمات المجتمع المدني أيضًا إلى شبكات تواصل فعالة فيما بينها، ولا تقدم معلومات كافية عن أنشطتها.

---

٥٠ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة ٢٠١٣- ٢٠١٧،ص٦٢.

٥١ تمكين منظمات المجتمع المدني في العراق ، مقالة من شبكة الانترنيت على الرابط ؛

https://www.iq.undp.org

٥- غياب المؤسسات الحكومية أو الأكاديمية المتخصصة في دراسة ومراقبة المجتمع المدني، الامر الذي يضعف إمكانية تطوير فهم دقيق لعلاقة التعزيز المتبادل بين المجتمع المدني والحكم الديمقراطي الرشيد.

٦- فشل بعض منظمات المجتمع المدني في تحقيق الاهداف التي اعلنت عنها فضلا عن تمويل العديد منها من خارج العراق ادى الى تراجع ثقة المجتمع بمنظمات المجتمع المدني بشكل عام وبالتاي ضعف دورها المرتكز بالاساس على ثقة المواطنين .

**الخاتمة**

منظمات المجتمع المدني التي تمثل مجموعة اجتماعية تسعى للمشاركة والتعبير عن آرائها ومبادئها ومعتقداتها، فضلا عن العمل على ايجاد حلول للمشكلات التي تواجهها؛ يمكن ان تؤدي ادوار مهمة في ظل النظام الديمقراطي ، لاسيما مايخص المطالبة بحقوق المرأة والتنمية السياسية للنساء ومناهضة التمييز السلبي ضد المرأة في العراق. وواقع الحال بعد مرور اكثر من عقد ونصف من الزمن على فسح المجال لها في التوسع والانتشار في جميع محافظات العراق ، يتضح بأن الفوائد المتحققة من وجود منظمات المجتمع المدني لاتتناسب والعدد الكبير منها، الا ان البعض منها ادت ادوار مهمة في مجال تخصصها في المجتمع المدني ومتطلبات التنمية السياسية للمرأة ومن تلك الجهود، تثبيت الكوتا النسائية في الدستور وفسح المجال امام المرأة للتعبير عن ارائها ومعتقداتها لاسيما فئة الشباب تمهيدا لزجهم في مجالات سياسية كالدخول في احزاب سياسية او المشاركة في تشكيل رأي عام من خلال المظاهرات والاحتجاجات لمنع اصدار قوانين ليست في صالح المرأة وبالمقابل تشجيعهن

وادخالهن الى دورات تدريبية من اجل تنمية قدراتهن وتمكينهن لدخول المعترك السياسي والوصول الى مواقع القرار.

ان انطلاقة المجتمع المدني وما قدمه للمرأة العراقية منذ ٢٠٠٣ ولغاية اليوم هو بالتأكيد البداية لدور اكبر متوقع منه في ظل استقطابه للكثير من النسوة الراغبات في المشاركة والتأثير في مواقع صنع القرار والدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في تمكينهن سياسيا فضلا عن المجالات الاخرى التي يفتح تمكين المرأة افاقا لها، للعمل والمساهمة في الفضاء العام مما ينعكس بشكل ايجابي على الواقع العراقي. وفيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني ودورها في التنمية السياسية للمرأة يمكن اقتراح بعض التوصيات في الاتي:

١- إن وجود منظمات المجتمع المدني في العراق مؤشر للنظام الديمقراطي وكلما كان دورها مؤثرا وبناءً باتجاه التمسك بقيم الديمقراطية والاستقرار السياسي والاجتماعي كلما انعكس ذلك بشكل اكثر ايجابية على الوضع السياسي والاجتماعي في العراق.

٢- على الرغم من ان منظمات المجتمع المدني جاءت بفعل تطور المجتمع خلال حقب زمنية متعددة الا انها باتت حقيقة واقعية ولابد من الحفاظ على استمراريتها وفسح المجال لها لتؤدي ماعليها من ادوار لاسيما مايخص المرأة العراقية وتنمية قدراتها وترسيخ القيم والثقافة الديمقراطية لدى النساء فضلا عن عموم المجتمع .

٣- من المهم ان تعمل منظمات المجتمع المدني باستقلالية وحيادية عن الدولة وعدم التبعية لإحدى الجهات السياسية، والاهتمام من قبل الحكومة بما تقدمه من اقتراحات وحلول لمشكلات المرأة مع امكانية ان تساهم في رسم السياسات

والخطط العامة، من خلال اقتراحات تعبر عن رأي اجتماعي مع اقتراح البدائل الممكنة والتفاوض عليها وتنسيق الجهود من اجل مصلحة عامة.

٤- إن دعم جهود منظمات المجتمع المدني بوصفها احد اركان الديمقراطية، يمنح فرص اكبر للمرأة العراقية في المشاركة السياسية وهي جهود تسخر من أجل الحفاظ على حقوق المرأة وتعميق الوعي الاجتماعي ومفهوم المواطنة والعمل التطوعي لديها فضلا عن بناء الثقة بين مكونات المجتمع وترسيخ القيم الانسانية الى جانب ادوار تنموية ورقابية .

٥- ان يكون اهتمام منظمات المجتمع المدني بقضايا ومشكلات اجتماعية ذات تأثير على وضع الاسرة والطفل كـــ ظاهرة الطلاق أو العنف الاسري أوالفقر أوقضايا التحايل والابتزاز الالكتروني والعمل كخلية مشتركة مع الجهات المختصة في مجلس النواب ووزارة الداخلية ووزارة حقوق الانسان لوضع المعالجات التي تحد منها لا ان تكون منظمات المجتمع المدني في موضع المعارضة والنقد والاتهام للحكومة والاجهزة الاخرى دون المساهمة في حل تلك المشكلات.


## Abstract

Civil society as a space for citizenship and freedoms is one of the means by which citizens can express their will, by engaging in organizations such as charities, women's and religious organizations, professional and trade unions, and others.

With regard to women, civil society organizations support them in all areas especially political ones, addition to demanding the rights guaranteed by the Constitution, one of its most important goals is to empower women and help them to take the status they deserve as half of society to participate in elections and in the legislative and executive branches on an equal basis with men. This means that civil society organizations play a role in the political development of Iraqi women and support them in all areas that preserve their rights, as well as working to find solutions to the problems faced and to combat negative discrimination against women in Iraq, and some of them have led.